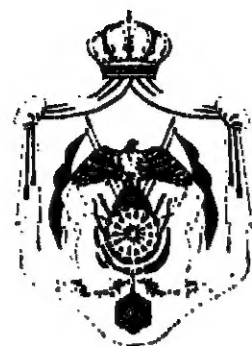




الجمهورية العربية السورية



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٧٧٠ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠

نظام رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦

نظام معدل لنظام رسوم المحاكم الشرعية

مكتبة البرلمان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ نظام معدل لنظام رسوم المحاكم الشرعية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المحاكم الشرعية لسنة ٢٠٠٦) ويقرأ
مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه
من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

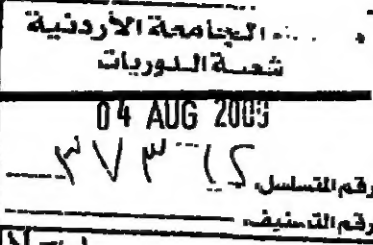
المادة ٢- يعدل النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولاً: بإضافة المواد التالية اليه :-

الفصل العاشر

رسوم الاجراءات التنفيذية

المادة ٤١- يستوفي رسم مقداره دينار واحد عن كل تبليغ اخطار تنفيذ للحكم
الصادر عن المحاكم الشرعية .

المادة ٤٢- أ- يستوفي مقدماً رسم يعادل (٣٪) ثلاثة بالمائة من قيمة المبلغ
المحكوم به عند تنفيذ الحكم المطلوب تنفيذه عن الاحكام
والقرارات في القضايا الشرعية ، على ان لا يزيد على (١٠٠) مائة
دينار .



ب- اذا كان المحكوم به من غير النقود يستوفي من المحكوم له رسم
مقطوع يعادل الرسم المدفوع في الدعوى وفق احكام
المادتين (٦) و(٧) من هذا النظام .

المادة ٤٣- يدفع نصف الرسم المقرر عند تجديد القضية التنفيذية التي تركت
اذا قدم طلب تجديدها خلال ستة اشهر من تاريخ ترك التنفيذ ،
واذا لم يقدم الطلب خلال هذه المدة فتدفع رسوم التنفيذ
كاملة .

المادة ٤٤- أ- يستوفي رسم مقطوع مقداره (٥) خمسة دنانير عن الاستئناف
الذي يقدم ضد قرار رئيس التنفيذ للاحكام الشرعية والاجنبية .
ب- يستوفي ممن يستأنف قراراً صادراً عن رئيس التنفيذ في القضية
المنفذة في قسم التنفيذ تأمين مقداره دينار واحد ويرد هذا
التأمين اذا ظهر ان المستأنف محق باستئنافه .

المادة ٤٥- أ- يستوفي عند تقديم دعوى تنفيذ حكم اجنبي رسم مقداره (١٪)
واحد بالمائة من المبلغ المحكوم به او من قيمة العين المحكوم
بها اذا كان مالا غير منقول على ان لا يتجاوز (٣٠٠) ثلاثمائة
دينار .

ب- اذا كان المدعى به مبلغاً من المال وذكر بغير العملة الاردنية
فيقرر الرسم على اساس ما يعادل ذلك المبلغ من العملة
الاردنية .

ج- يستوفي رسم مقداره (١٠) عشرة دنانير عن القرار الصادر بتنفيذ
الحكم الاجنبي ، كما يستوفي رسم مقداره ديناران عن كل
صورة مصدقة عن القرار .

المادة ٤٦- تضاف جميع الرسوم والمصاريف الرسمية بما فيها مصاريف ورسوم تنفيذ الحكم الى المبلغ المحكوم به وتحصل من المحكوم عليه مع المبلغ المحكوم به دون الحاجة الى صدور حكم بها .

ثانيا: باعادة ترقيم المادة (٤١) منه لتصبح المادة (٤٧) .

٢٠٠٦/٦/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير المدل الدكتور عبد الشخانة	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزامه	وزير العمل باسم السالم	
وزير الثقافة ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة الدكتور عادل الطويسي	وزير الزراعة الدكتور حاكف الزعبي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	
وزير السباحة والآثار منير نصار	وزير الإثنية الاجتماعية الدكتور سلهمان الطراونة	وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري اربيدات	

عبد الله الثاني ابن الحسين